

Distr.: General
1 October 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)
بشأن ليبيريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا،
أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من
الممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).

أرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيشوري محبوباني
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار
١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣
(٢٠٠١) بشأن ليبيريا

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إليكم من السيد موني ر. كابتان، وزير خارجية جمهورية
ليبيريا (انظر الضميمة).

أرجو تعميم هذه الرسالة وضميمتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير لامي كاواه
الممثل الدائم

ضميمة

أود إخطاركم باستلام رسالتكم التي تحمل الرمز S/AC.39/2001/OC.62 والمؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي جاءت ردا على رسالتي المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد أخذت علما بكافة محتويات ردكم بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

ولقد أحسست بخيبة أمل لعدم تناول ردكم الشاغل الأساسي الذي يساور حكومة ليبريا فيما يتعلق بالمعايير التي يستخدمها مجلس الأمن في تصنيف قائمة الأشخاص المتأثرين بالقرار المذكور. وسوف توافقوني الرأي أن على مجلس الأمن أن يركن على أقل تعديل إلى ممارسة الشفافية والإنصاف في اتخاذ قراراته، ولا سيما لما لذلك من آثار على حقوق الإنسان الأساسية لمواطنينا.

علاوة على ذلك، عليّ أن أسجل أن الرد الوارد من اللجنة لا يوفر للحكومة أو للشعب الوارد اسمهما على القائمة، واللذين يؤمنان بالعدالة، الحد الأدنى من العون أو الثقة، على عكس المفهوم المتعارف عليه والمتمثل في براءة المتهم حتى إثبات إدانته.

بيد أنني أشعر بالارتياح لملاحظة إعادة تأكيد استعداد اللجنة مواصلة سياستها المتمثلة في المشاركة البناءة مع حكومة جمهورية ليبريا. ويجدوني الأمل والترقب في أن تسفر مشاركتنا عن روح من الشفافية والإنصاف.

وأود مجددا أن أطلب إلى اللجنة أن توافي الحكومة الليبرية بالمعايير المستخدمة في تصنيف قائمة الأشخاص المتأثرين بأحكام الفقرة ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

(توقيع) موني ر. كابتان

الوزير